

المصدر: الحياه

التاريخ: ٢٧ نوفمبر ٢٠٠١

رحلة الأفغان الجزائريين من الجماعة الى تنظيم القاعدة (٥)

الشبكات السرية للجماعة الإسلامية المسلحة في العالم

□ تناولت الحلقة الرابعة الأسباب التي أدت الى انقسام الجماعات المسلحة في الجزائر وعلان حرب اغتيالات وتصفيات انتهت الى سقوط عشرات الرموز الاسلامية في مناطق سيطرتها.
وتتناول حلقة اليوم الشبكات المسلحة للجماعات الاسلامية الجزائرية في بعض الدول العربية والاروبية، اضافة الى وصف لعملية خطف الطائرة من مطار بومدين الى مرسيلا.

□ الجزائر - محمد مقدم

■ يشير تقرير صادر عن وزارة الدفاع الفرنسية الى ان أجهزة الاستخبارات الغربية رصدت عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٦ نشاط عدد من «الأفغان الجزائريين» في عدد من الدول العربية والاروبية. وكان الأمير الأول للجماعة الإسلامية المسلحة، عبدالحق لعيادة باذر عام ١٩٩٣ إلى تعيين رشيد رامدة الملقب ب«أبو فارس» منسقا للاتصالات مع ناشطي «الجماعة الإسلامية المسلحة» في الخارج قبل ان يتجه إلى المغرب ليتولى تنسيق العمليات مع الشبكات الأوروبية من وجدة وينقل إلى فرنسا ومن ثم إلى بريطانيا.

ويقول عدد من عناصر «الجماعة الإسلامية المسلحة» الذين تخلوا عن حمل السلاح قبل عامين ان «أبو فارس» لعب دوراً في إصدار نشرة «الانصار» السرية الصادرة في لندن والقريبة من «الجماعة».

ويعتقد كثير من المراقبين ان حرية النشاط التي وفرتها الحكومات الأوروبية لعناصر الجماعات الإسلامية المسلحة الجزائرية مكنتها خلال السنوات الماضية من التعامل مع الشبكات الدولية المتخصصة في التجارة وتهريب السلاح، مما مكنتها من الحصول على رشاشات «عوزي» الإسرائيلية التي تفيد تقارير أمنية انها كانت متوافرة في شكل كبير في اسواق التهريب الدولية. كما تمكن ناشطو «الإنقاذ» وخصوصاً «الأفغان» من الحصول على كميات كبيرة من المتفجرات والمفخخات مثل مادة السيمتكس الشديدة الانفجار من جمهوريتي تشيخيا وسلوفاكيا.

وحاولت السلطات الجزائرية منذ الساعات الأولى لفرار عناصر الجماعات الإسلامية المسلحة والأوساط القريبة من «الإنقاذ» الى أوروبا عام ١٩٩٢ ممارسة ضغوط كبيرة على هذه الدول بهدف مساعدتها في اعتقالهم وبالتالي قطع كل إمداد مالي أو

لوجيستي يرد من الخارج.

ومع رفض الدول الأوروبية المتكرر تسليم عناصر الجماعات المسلحة، بسبب الأحكام الثقيلة التي صدرت في حقهم عن المحاكم الخاصة الجزائرية التي نصبت خصيصاً لمعالجة قضايا الإرهاب، بدأت الدبلوماسية الجزائرية تدرج ضمن اهتماماتها الخارجية قضية محورية هي «القضاء على شبكات إمداد الإرهابيين وتزويدهم بالسلاح» التي يعتقد انها تنشط في أكثر من عاصمة أوروبية.

ووفرت غالبية الدول الأوروبية «حرية نسبية» لناشطي الجماعات المسلحة الجزائرية في وقت تكاثرت التهم الصادرة عن منظمات حقوق الإنسان في شأن انتهاك الحكومة الجزائرية حقوق الإنسان في إدارتها حرب المواجهة ضد الجماعات، وحتى ضلوعها في بعض عمليات القتل، كما تزعم اوساط سياسية وإعلامية فرنسية. وانقسمت هذه الشبكات إلى قسمين: الأول يكتسي طابعاً سياسياً لشرح قضية «الإنقاذ» مثلما كان حال رئيس الهيئة التنفيذية لـ«الإنقاذ» في الخارج رابح كبيير الذي تمكن من الاستقرار في ألمانيا على رغم الضغوط التي مارستها الحكومة الجزائرية.

وهناك قسم آخر من الشبكات هدفه الأساس تزويد عناصر الجماعات الإسلامية المسلحة التي تنشط في الجزائر المسلحة والذخيرة وتمكين «الأفغان الجزائريين» من الالتحاق بالجبال لتعزيز صفوفها.

وتتولى إدارة هذه الشبكة في الغالب مجموعة من الشباب الذين شاركوا في الحرب الأفغانية، أو اعتقدوا بالمنهج التكفيري، حتى وإن كانوا لا يصرحون به. وظهر معظم هؤلاء في فرنسا وبريطانيا. وتوزعت الشبكات الأولى لـ«الجماعة الإسلامية المسلحة» في أوروبا وبعض بلدان المغرب العربي. كانت غالبية أفراد الشبكات في الخارج تحت سيطرة تيار «الجزارة»، وأهلتهم وضعيتهم

الاجتماعية ومستواهم الثقافي لتولي قيادة مكاتب هذه الشبكات في الخارج. ومنهم بدأ كل من جمال لونيبي نشاطه في نابولي وأحمد الزاوي في بلجيكا... الخ.

كانت مهمة الشبكات الخلفية التي تشكلت منذ مطلع عام ١٩٩٢ القيام بعمليات تزويد الجبال السلاح والذخيرة والمتفجرات والأدوية وتزوير الوثائق وتنظيم الهجرة السرية بين الدول الأوروبية خصوصاً في البلقان والمغرب. ووضعت هذه الشبكات بداية تحت تصرف «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» (المحظورة) ثم تحولت لمصلحة «الحركة الإسلامية المسلحة» في وقت لاحق ثم «الجيش الإسلامي للإنقاذ» وأحياناً «الجماعة الإسلامية المسلحة».

مكتب الخرطوم

يقع المكتب في حي الرياض وكان يضم نحو ٤٠ عنصراً مسلحاً جزائرياً وتولى إدارته بين ١٩٩٣ و١٩٩٤ حجاب مسعود الملقب بـ«أبو الليث» وهو من قدامى «الأفغان» قبل أن ينهي جمال زيتوني مهمته في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٤ حين استبدل به رشيد رامدة «أبو فارس» الذي اعتقلته السلطات البريطانية لاحقاً لتورطه في التفجيرات التي هزت فرنسا عام ١٩٩٥.

وانتقل حجاب مسعود بعد ذلك إلى اليمن قبل أن يعود إلى الجزائر ويلتحق بمعقل «الجماعة الإسلامية المسلحة» بحسب شهادة عدد من «التائبين» من «الجماعة» من بينهم بن يحيى عبدالفتاح الذي قال إن عناصر من «الجماعة» في منطقة بوقرة (جنوب العاصمة) قتلوا حجاب عندما حاول الفرار من التنظيم ليسلم نفسه إلى قوات الأمن.

وخلال عامي ١٩٩٥ و١٩٩٦ تولى إدارة المكتب شواكري عبدالقادر الملقب بـ«أبو خالد» إثر حين عودته إلى الجزائر. وبعده تولى عبدالفتاح، وهو من مواليد منطقة وهران في الغرب الجزائري، شؤون المكتب إلى حين انتقاله إلى لندن متخفياً باسم جديد هو قاسم مفتاح، وتولى مسؤولية مكتب الخرطوم بعده المدعو أبو المعالي (دركي سابق) وهو من مواليد مدينة مستغانم في الغرب الجزائري.

وتمت الاتصالات بين عناصر الجماعات الإسلامية المسلحة التي تنشط في الجزائر وبين عناصر المكتب عبر مجموعة أخرى كانت تقصد سورية لاستيراد الملابس، وكان بعض هذه الموارد يجول إلى عناصر التنظيم.

ليبيا

بدأت العمليات الأولى للتوغل الإسلامي لعناصر الجماعات المسلحة مع لجوء مئات من ناشطي «الإنقاذ» إلى ليبيا مباشرة بعد إلغاء الانتخابات التي فازت بها «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» المحظورة. وكان في ليبيا في تلك الفترة عشرات من قدامى المشاركين في الحرب الأفغانية الذين لم يترددوا في الانتقال إلى الجزائر منذ عام ١٩٩٣ لدعم «الجماعة الإسلامية المسلحة».

وفي عام ١٩٩٥ ظهر بعض التنظيمات المسلحة الليبية مثل «الجماعة الإسلامية المقاتلة الليبية» و«جماعة أنصار الله» الذين تأثروا بأدبيات «الجماعة الإسلامية المسلحة» في الجزائر. وبرز ذلك بوضوح في إعلان أمير التنظيم أبو بكر الشريف في ١٨ تشرين الأول ١٩٩٥ أن مكاتبي «الجماعة الإسلامية المسلحة» الجزائرية «هم إخواننا وأفكارهم هي أيضاً أفكارنا».

وبدأ من عام ١٩٩٦ واجه الزعيم الليبي معمر القذافي مخاطر تهديدات عناصر الجماعات المسلحة الجزائرية، وتمكنت الأجهزة الليبية من رصد تحركات بعضهم على التراب الليبي، وخصوصاً في منطقة غدامس الحدودية التي كانوا يتسللون عبرها إلى الجزائر.

ومنذ ربيع ١٩٩٦ بدأت السلطات الليبية مواجهة حقيقية مع عناصر الجماعات المسلحة، الذين وصفتهم بـ«الزنادقة» حين استهدفوا أعوان الأمن واللجان الثورية في عمليات تمت في المناطق الحضرية وكماثلن خارج المدن، وخلفت في ظرف قصير، بحسب ما تذكر تقارير غربية، عشرات القتلى، بينهم خمسة ضباط من قبيلة الزعيم الليبي.

المغرب

كان الهدف الأساس لشبكة جمال لونييسي تاسيس «ولاية المغرب» كخط أخير لنقل المعدات والمساعدات إلى عناصر الجماعات الإسلامية المسلحة في الجبال. ونظراً إلى أهمية هذا البلد والحدود الواسعة التي يصعب على مصالح الأمن في البلدين مراقبتها تم التركيز أكثر على منطقة وجدة الحدودية.

وتمكن لونييسي من تجنيد عدد من قدامى المغاربة الذين شاركوا في الحرب الأفغانية ضد الاتحاد السوفياتي وكانوا مناضلين في السابق في «حركة الشبيبة الإسلامية المغربية» مثل عبدالإله زياد الملقب بـ«رشيد» ومحمد زين الدين الملقب بـ«سعيد»، وكانت مهمتهم خلال ١٩٩٣ و١٩٩٤، بحسب ما تذكر بعض المصادر الغربية، تجنيد الإسلاميين الفرنسيين من أصول جزائرية أو مغربية.

وفككت هذه الشبكة من جانب الأمن المغربي بعد قيامها عام ١٩٩٤ بالهجوم على فندق «اطلس اسني» في مراكش، وهي العملية التي أدت إلى مقتل سائحين إسبانيين لتتبعها عمليات متلاحقة في الأشهر التالية أدت إلى تفكيك شبكة جمال لونييسي.

لكن ذلك لم يحل دون مواصلة عمليات تزويد عناصر الجماعات الإسلامية المسلحة بالأسلحة، إذ ألقت قوات الدرك الملكي في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٩٥ في وجدة الحدودية القبض على شبكة تتكون من ١٦ شخصاً من بينهم ١٢ مغربياً وأربعة جزائريين كانوا يتولون نقل الأسلحة إلى الجزائر من أوروبا عبر إسبانيا.

بريطانيا

تعد بريطانيا من الدول التي كانت محل انتقاد السلطات الجزائرية، بسبب ما تعتبره، تساهلها في منح اللجوء السياسي وترك المعارضين يقومون بنشاطهم شرط ألا يخالفوا القانون.

ومن بين العناصر التي تطالب السلطات الجزائرية بتسليمها لعبيدي عكاشة الملقب بـ«حسام» الملاحق بتهمة الانتماء إلى تنظيم «الفداء» وينتمي حالياً إلى شبكة «الجماعة السلفية» في بريطانيا مع المدعو خليفي علي وبوطمين محمد اللذين يعدان من «النواة الصلبة» التي تحيط بالعقل المفكر للتنظيم عمر أبو عمر الملقب بـ«أبو قتادة الفلسطيني».

ومن الوجوه النشطة في بريطانيا أيضاً بوجمعة بونوة المعروف بـ«عبدالله انس»، وهو أحد قدامى المحاربين في أفغانستان وصهر الشيخ عبدالله عزام الذي كان يؤوي «الأفغان العرب» وعرف بصلاته المميزة مع

وزير الدفاع الأفغاني السابق القائد احمد شاه مسعود.

ويوجد في لندن عضو مجلس شوري «جبهة الإنقاذ» الطيار السابق قمر الدين خريان الذي يعتقد أن له صلات قوية مع تنظيم «القاعدة» وزار باكستان مرات عدة على رغم أن مهماته الأولى مطلع التسعينات كانت تتمثل في شرح قضية الإنقاذ في الجزائر وحشد التأييد بحسب الرواية التي كان يرددها محفوظ نحناح الذي يعتقد أنه ممثل تنظيم «الإخوان المسلمين» في الجزائر.

وتعتقد الدوائر الأمنية أن هؤلاء اشتغلوا بامرة «أبو قتادة الفلسطيني» ومصطفى كامل الملقب بـ«أبو حمزة المصري» الذي اشرف على نشرة «الأنصار» القريبة من «الجماعة الإسلامية المسلحة» التي وفرت التغطية الدينية والشرعية للأعمال التي ترتكبها في الجزائر منذ سنوات.

وكان الهدف من «ولاية فرنسا»، كما جرى تداولها في أوساط «الجماعة الإسلامية المسلحة»، ضمان الدعم الضروري للأعمال المسلحة في الجزائر. وكانت قيادة أركان هذه الولاية في مرسيليا (جنوب فرنسا) التي تضم ٣٢ مسجداً ومصلى، بينها ١٠ تحت تأثير المتطرفين الجزائريين.

وتعد مدينة مرسيليا من المواقع الاستراتيجية التي راهنت عليها «الجماعة الإسلامية المسلحة» نظراً إلى موقعها الجغرافي الاستراتيجي القريب من إيطاليا وسويسرا. ولاحظت الأجهزة الأمنية منذ عام ١٩٩٤ تنامي تأثير «الجماعة الإسلامية المسلحة» الجزائرية في سكان هذه المدينة الساحلية من خلال:

- منح بيع المشروبات الكحولية في المحال التجارية ومطاعم الأحياء المغاربية.

- تزايد المنتديات والندوات السياسية - الدينية للشباب المغاربي أو المتحدر من أصل مغاربي. وكانت غالبية هذه الأنشطة تعقد ليلاً وفي مجموعات صغيرة تلتقي سراً، قبل أن ينتقل عدد من هؤلاء الناشطين إلى أفغانستان لاستكمال «التربية الجهادية». وكانت مرسيليا المعبر الأساس للأموال والأسلحة نحو الجبال الجزائرية، لذلك جرى تجنيب هذه المدينة سلسلة الاعتداءات المسلحة التي نفذتها «الجماعة الإسلامية المسلحة» بين حزيران (يونيو) وتشيرين الأول ١٩٩٥.

ويعترف بنونس فوزي الملقب بـ«أبو الأسود» وعبدالفتاح، وهو من عناصر مجموعة مسلحة تمكنت قوات الأمن من تفكيكها، بوجود شبكة تهريب لناشطي «الأفغان الجزائريين» الموجودين في أفغانستان عبر كل من السودان وليبيا.

وفي التفاصيل يذكر المتحدث أسماء ناشطي الجماعة الجزائرية في ليبيا، ويقيم بعضهم في منطقة تدعى الكورفة وفي بنغازي، مؤكداً أن عودته من أفغانستان إلى الجزائر عام ١٩٩٥ تمت بوثائق مزورة أصدرت في ولاية البليز (٦٠٠ كلم جنوب غرب) باسم تواتي مصطفى.

مكتب صنعاء

يتكون من نحو ٤٠ عنصراً غالبيتهم من ولاية الأغواط (٦٠٠ كلم جنوباً) بقيادة المدعو عبداللطيف من منطقة تيارت. ومن مهمات هذا المكتب ضمان عودة عناصر الجماعات المسلحة إلى الجزائر وجمع الأموال وتلقي المناشير التحريضية وتوزيعها وإنتاج أشرطة فيديو حول الجماعات الإسلامية المسلحة الجزائرية.

فرنسا

تشير وثيقة صادرة عن المديرية المركزية للاستعلامات العامة الفرنسية في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٥ إلى «الاحترافية المتصاعدة للأصوليين الجزائريين (الموجودين في فرنسا) من خلال التخزين القصير الأجل للأسلحة وبروز مؤسسات وهمية ومهمات متخصصة لكل واحد وبروز أنشطة التغلغل من الخارج والتزود بالوثائق الإدارية وشبكات الوثائق المزورة».

ويعكس ذلك بحسب مصادر غربية النمو السريع لشبكات «الجماعة الإسلامية المسلحة» في الخارج التي حاولت منذ ١٩٩٢ بناء قواعدها على الأراضي الفرنسية في شكل مشابه إلى حد كبير للمنظمة الخاصة للجناح العسكري لحزب الشعب الجزائري، تنظيم «حركة انتصار الحريات الديمقراطية» التي تأسست في ١٩٥٠ لدعم المقاومة الجزائرية ضد الاستعمار الفرنسي قبل أن تحل عام ١٩٥٣.

الطائرات الانتحارية . . . فكرة جزائرية

كانت تحت مراقبة شديدة منذ تعرض بهوه المركزي إلى عملية تفجير نفذتها «الجماعة المسلحة» في آب (أغسطس) ١٩٩٢، وتقرر تزوير شارات دخول الشرطة للوصول إلى طائرة «الايرباص» الفرنسية التي كانت الهدف الأساس لتحويل عيد الميلاد في فرنسا إلى جحيم.

وإذا كانت مصالح الأمن الجزائري لم تعثر على أدلة تشير إلى تواطؤ عمال مطار هواري بومدين لتمكينهم من الدخول إلى الطائرة إلا أنه يعتقد أن تزوير الشارات وارتداء البدلة الخاصة بأعوان الطيران مكنا ناشطي «سرية الموقعين بالدم» من الوصول إلى مصعد الطائرة من دون مشقة وطلبوا من مضيضة الطائرة السماح لهم بالدخول إلى الطائرة الفرنسية لإجراء عملية تفتيش روتينية على المسافرين.

وخلال عملية المراقبة والتفتيش التي جرت وسط المسافرين تعرف عناصر السرية إلى طبيعة رفاق «الرحلة السوداء» وكان عددهم ٢٨٠ مسافراً، غالبيتهم من الفرنسيين العاملين في الجزائر والذين كانوا يستعدون لقضاء عطلة الأعياد في فرنسا.

وبمباشرة بعد الانتهاء من عملية التفتيش احتل عناصر المجموعة المواقع الضرورية داخل الطائرة وأبلغوا ربان الخطوط الجوية الفرنسية أنهم من ناشطي «الجماعة الإسلامية المسلحة» ودعوه إلى مطالبة سلطات مطار هواري بومدين بإبعاد مصعد الطائرة حتى يكون في إمكان «الايرباص» الإقلاع في أقرب وقت وكانت الساعة الحادية عشرة صباحاً.

وبمباشرة بعد تأكيد مصالح الأمن الجزائرية أن الطائرة تعرضت فعلاً للخطف بادرت إلى إجراء أول اتصال مع الخاطفين الذين كانت مطالبهم متعددة مثل إطلاق سراح قادة «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» الشيخ عباسي مدني وعلي بلحاج، إضافة إلى أمير «الجماعة الإسلامية المسلحة» السابق عبدالحق لعيادة الذي كان موجوداً في سجن سركاجي في العاصمة وأحمد الود وعنصر من «الجماعة» في العاصمة يدعى جمال.

لكن بياناً صدر عن «الجماعة الإسلامية المسلحة» حول «ملحمة الطائرة الفرنسية» طالب أيضاً السلطات الجزائرية

■ كانت التفجيرات الاستعراضية التي هزت الولايات المتحدة في ١١ أيلول (سبتمبر) الماضي حدثاً مذهلاً للرأي العام العالمي وهو يشاهد مباشرة خطف طائرتين ارتطمتا ببرجي مركز التجارة العالمي في نيويورك ودمرتهما.

وإذا كان كثيرون لم يصدقوا أن أسلوب الطائرة الانتحارية ليس أسلوب تنظيم «القاعدة» فإن العارفين بخفايا التنظيمات المسلحة، التي انتشرت في العالم الإسلامي مع نهاية الحرب الأفغانية، يؤكدون من دون تردد أن الجماعات الإسلامية المسلحة أخذت أشكالاً جديدة في «الترويع» وأن ما حدث في نيويورك وواشنطن لم يكن سوى «موضة قديمة» حدثت قبل سبع سنوات.

وسبق أمير «الجماعة الإسلامية المسلحة» الجزائرية جمال زيتوني كل التنظيمات المسلحة في العالم نهاية عام ١٩٩٤ ليكون أول من تبني فكرة استعمال الطائرات المدنية أسلوباً لتنفيذ أعمال الترويع في مناسبة عيد الميلاد حين توعد بها قصر الرئاسة الفرنسية في الإليزية.

وإن كان تاريخ الحسم في فكرة خطف الطائرة الفرنسية مجهولاً على وجه الدقة، إلا أن شهادات بعض «التائبين» ترجح أن يكون ذلك بعد تولي جمال زيتوني قيادة «الجماعة المسلحة» مطلع خريف عام ١٩٩٤. وكانت فكرة الخطف تستند إلى الهالة الإعلامية الدولية التي كانت ترافق مثل هذه العمليات الاستعراضية.

ووقع الاختيار على أربعة من أهم عناصر «سرية الموقعين بالدم» (بعض الروايات تقول إن العدد الأصلي عشرة وتقلص لأسباب أمنية) وهي مجموعة صغيرة توصف بالمجموعة الأكثر دموية في «كتيبة الموت» التي تنشط جنوب العاصمة الجزائرية في القصر الأحمر والشرابية بالكاليتوس.

وتضم هذه المجموعة كلاً من بن قطاف مخلوف والعيادي سليم وعبدالله يحيى (وهو شقيق مصطفى الذي يعمل موظفاً وسائق سيارة في السفارة الفرنسية في الجزائر) وعنصر رابع لم تحدد هويته ويعتقد أنه سخان مصطفى بحسب تقاطع المعلومات التي وردت لاحقاً.

وبدأت العملية صباح السبت ٢٤ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٤ في مطار هواري بومدين الدولي الذي

شين يو، مارست السلطات الفرنسية ضغوطاً لتمكين الطائرة من الإقلاع إلى فرنسا لاسترجاعها كما تقتضي قوانين الطيران المدني في مثل هذه الحالات.

وذكرت «الجماعة الإسلامية المسلحة» في بيان أصدرته في تلك الآونة أن عملية الخطف «جاءت رداً على الدعم الفرنسي للامشروط سياسياً وعسكرياً واقتصادياً» للحكومة الجزائرية. وقالت في بيان آخر أنها ترفض التفاوض مع المسؤولين الجزائريين وأن «مفاوضاتها في شأن الطائرة تكون فقط مع ممثل الحكومة الفرنسية بحضور وسائل الإعلام الأجنبية المرئية».

وبعد يومين من المفاوضات الشاقة استجابت السلطات الجزائرية طلب فرنسا السماح للطائرة بمغادرة الجزائر لكنها اشترطت الإفراج عن بعض المسافرين. وتم ذلك في الساعات الأولى من صباح الاثنين (٢٦ كانون الأول) فأقلعت الطائرة نحو فرنسا.

وبعد تبادل ناجح للإشارات مع السلطات الفرنسية طلب ريان الطائرة التوقف اضطراراً في مرسيليا بهدف التزود بالوقود لاستئناف الرحلة نحو باريس وهو طلب قبلته عناصر «سرية الموقعين بالدم».

ومباشرة بعد هبوط الطائرة في مدرج خاص في المطار بدأت الاتصالات مع السلطات الفرنسية مباشرة في ضوء البيان رقم ٤ الذي صدر عن «الجماعة الإسلامية المسلحة» في حدود التاسعة إلا ربعاً صباحاً، أي بعد نحو خمس ساعات من هبوط الطائرة في مطار مرسيليا.

وتضمن البيان الذي حصلت «الحياة» على نسخة منه ثلاثة مطالب لإدارة الحوار وهي:

١ - ضرورة إيصال جميع البيانات الصادرة عن «الجماعة الإسلامية المسلحة» في هذا الشأن «لإخواننا (المجاهدين الموجودين في الطائرة)».

٢ - توفير جميع الشروط اللازمة لعودة الطائرة إلى مطار الجزائر.

٣ - تمكين الأخ عبدالله قرنفل من الصعود إلى الطائرة بسلامة بعد عودتها إلى المطار (هوارى بومدين).
وعبدالله قرنفل هو أحد أبرز قادة «الجماعة الإسلامية المسلحة» واسمه الحقيقي ربحان يحيى وقضت عليه قوات

بالمساهمة في إطلاق عدد من القيادات الإسلامية في الخارج مثل الشيخ عمر عبدالرحمن، وهو ما اعتبرته السلطات الأمنية «شروطاً تعجيزية تؤكد وجود أهداف أخرى في ذهن الخاطفين».

وتذكر المصادر أن المفاوضات تركزت أساساً على ضرورة تمكين المدنيين من مغادرة الطائرة والتفاوض بعيداً من الخطر الذي يتهدد المسافرين، لكن رفض عناصر المجموعة المسلحة وإصرارهم على مغادرة الجزائر دفعا المسؤولين الأمنيين إلى اقتراح سلسلة من العروض «الممكنة» ومن ذلك إخراج عبدالحق لعيادة من سجن سرجاكي للمساعدة في إدارة المفاوضات. ووصل لعيادة فعلاً إلى المطار، وبعد ساعات قليلة اقتنع بضرورة الوساطة مع عناصر «سرية الموقعين بالدم» وتبعته في ما بعد وساطة قامت بها أم عبدالله يحيى الذي كان يقود المفاوضات باسم خاطفي الطائرة وكان الهدف إقناعهم بضرورة الإفراج عن المسافرين لتوفير ظروف ملائمة للمفاوضات.

وبحسب رواية مصدر شارك في المفاوضات التي جرت في المطار، سحب عناصر «الجماعة المسلحة» ثقتهم من عبدالحق لعيادة مباشرة بعد درشة قصيرة طلب منهم خلالها التخلي عن أسلوب ترويع المدنيين في الجهاد وكان ردهم مختصراً وقصيراً «إذا كنت أنت فعلاً عبدالحق لعيادة فإننا لن نعترف بك من الآن فصاعداً». وفشلت أم عبدالله يحيى في إقناع عناصر المجموعة بالاستجابة.

وتحول سلم الطائرة إلى طاولة مفاوضات حين طالبت عناصر المجموعة المسلحة السلطات الأمنية بإبعاد السلم وتمكينهم من مغادرة الجزائر. وتولى قائد الطائرة الفرنسية بث حوار السلطات الأمنية مع الخاطفين عبر ذبذبات «إي أش أف» إلى السلطات الفرنسية التي تابعت الحوار مباشرة وبدأت في ترتيب عملية احتواء الأزمة على طريقته في مرسيليا بعدما اقتنعت بأن هدف المجموعة المسلحة ليس خطف الطائرة فقط.

وحين أقدم الخاطفون على تنفيذ تهديداتهم وقتل الشرطي والموظف في السفارة الفرنسية بوشي يانيك والملحق التجاري في السفارة الفيتنامية في الجزائر بوي

الامن في نيسان ١٩٩٧ في حي حسين داي في العاصمة. وبعد فشل المفاوضات وبلوغها حداً من التآزم اقتحمت قوات التدخل السريع (جي جي أن) الطائرة في حدود الساعة الخامسة وعشرين دقيقة مساء ولم تدم العملية اكثر من دقيقتين تم خلالها القضاء على عناصر المجموعة المسلحة.

طوت هذه العملية صفحة أليمة من المواجهة مع السلطات الفرنسية إلا أنها فتحت الباب أمام العمليات الانتقامية في «الصيف الأسود» عام ١٩٩٥. وتشير معلومات خبراء الشؤون الأمنية في الجزائر الى أن بعض مدبري عملية خطف الطائرة الفرنسية تلقوا تدريباً مطلع التسعينات باشراف محفوظ طاجين الملقب بـ«ابو خليل» وشملت نحو ١٥ عنصراً.

ويذكر عمر شيخي العضو المؤسس لـ«الجماعة الإسلامية المسلحة» أن خطف طائرة «إيرباص» الفرنسية في نهاية ١٩٩٤ كان يهدف الى تفجيرها فوق برج إيفل لـ«دفع السلطات الفرنسية إلى تغيير موقفها من الصراع الجزائري في شكل حاسم». وأكد أن فشل العملية يعود إلى أسباب تقنية أبرزها سقوط أحد عناصر التنظيم المكلف بتنفيذ العملية، ما دفع «الجماعة» إلى استعجال تنفيذها قبل موعدها. وأوضح «كان المخطط الأصلي يقضي بتدبير العملية في ليلة رأس السنة وليس في ليلة عيد الميلاد، ولذلك، لم نكن أنا وأمير الجماعة آنذاك جمال زيتوني على علم بما جرى، وتبين أن يحيى الذي كان مكلفاً العملية قرر استعجالها لأن أحد أفراد فرقته المكلفة بتنفيذ العملية سقط في مكن لقوات الأمن في حي القصبة».

وأدت هذه التطورات إلى تقليص عدد المكلفين خطف الطائرة من عشرة عناصر إلى أربعة فقط وكان هذا السبب الرئيس في فشل العملية، إضافة الى غياب عنصر، كان من المفترض أن يلعب دوراً أساسياً، وهو عبداللّه ريحان الملقب بـ«قرنفل»، غاب عنها بسبب ظرف طارئ. ولو حضر لكان مصير الطائرة التفجير قبل مدهمتها من جانب الأمن الفرنسي إذ أنه معروف بعناده وتهوره الشديدين.